

تعزير نظام عمل منسق الشؤون الإنسانية

كلير ميسينا

يشكل منسقو الشؤون الإنسانية، أو من المتفرض أن يشكلوا، المحور الذي تركز عليه جهود التنسيق الإنساني. وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكننا تحقيق مثل هذا الدور؟

لقد تمت الاستجابة للأصوات التي تعالت مطالبة بتحسين نظام منسق الشؤون الإنسانية منذ بداياته الأولى، ومع ذلك تطلعت دعامة "تعزير منسق الشؤون الإنسانية" للإصلاح الإنساني لبرهه من الزمن وكان السبب الرئيسي هو عدم وجود المواطن المؤسسي لها داخل مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية. وقد تغير ذلك مؤخرا مع تأسيس وحدة مخصصة في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في جنيف.

ونحن نرغب، كأطراف إنسانية مشاركة، أن يكون منسقو الشؤون الإنسانية من بين الأفضل والأكثر كفاءة وقدرة في مجتمعنا، كما نرغب أن يعكسوا تنوعنا الجنساني، والأصول الجغرافية، والمنظمات الأصلية، وأن يتمتعوا بالتدريب الجيد والكافي، وأن تتوفر لهم فرص التعلم من نظرائهم، ونريدهم أن يتم تقييمهم بشكل منتظم.

كما نحتاج أيضا إلى تحديد المراحل والفترات التي نرغب فيها في تعيين منسقي شؤون إنسانية، وسبل اختيارهم، والمهام التي نرغب منهم أن يتكفلوا بها وسبل توفير الدعم لهم ومدى المسؤولية التي يتحملونها في تطبيق عملهم ونجاح مهامهم. وأخيرا وليس آخرا، وإذا كنا جادين بخصوص تعزير نظام منسق الشؤون الإنسانية، فيجب علينا، نحن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أن نقدم لمنسقي الشؤون الإنسانية الدعم الذي يحتاجونه لأداء عملهم.

لكن من الضروري أن لا نركز فقط على منسقي الشؤون الإنسانية حيث غالبا ما نرى المنسقين المقيمين يكافحون لمواكبة حالات الطوارئ الإنسانية بدون أن يتمتعوا بالخبرة والدعم اللازمين، ولا تتجاوز معظم الكوارث نطاق المحلية وغالبا ما يقتصر تأثيرها على نطاق محدود مما يؤدي إلى عدم تعيين منسق شؤون إنسانية لكل منها، ومن الضروري بالتالي أن يكون المنسقون المقيمون على استعداد للتضخيم والتجهيز لاستجابات الطوارئ وتنسيقها.

الخط

نحن نهدف لتحديد أفراد يمكن أن يتمتعوا بما يلزم لأداء دور منسق الشؤون الإنسانية لتطوير المسارات المهنية المستقبلية لهم، فعلى سبيل المثال يمكننا أن نضع شخصا ذا خبرة في المنظمات غير الحكومية لعدة

شهور في وكالة أممية أو في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية ليتعرف على الطريقة التي تؤدي الأمم المتحدة بها عملها ووظائفها، بينما يمكن على النقيض من ذلك وضع شخص آخر ذا خبرة خالصة مع الأمم المتحدة في منظمة غير حكومية ليطالع ويتفهم بشكل أفضل كيفية عمل المنظمات غير الحكومية. ويمكن استنباط إجراءات عمل إيجابية لإعطاء الأولوية - على مستويات مشابهة من الكفاءة - للنساء والأفراد من الجنوب. وستتم كفاءة جميع المرشحين للخضوع لعملية "تقييم المنسق المقيم" وهو اختبار قائم على المهارات يجب اجتيازه كشرط لازم قبل النظر في المتقدمين لمناصب المنسق المقيم، وبما أن معظم منسقي الشؤون الإنسانية هم منسقون مقيمون أيضا، فقد أصبح هذا الاختبار في الحقيقة شرطا مسبقا لمناصب منسق الشؤون الإنسانية أيضا. وإذا نجح هؤلاء الأفراد فسيتم وضعهم في مجموعة ليتم اختيار المرشحين لمناصب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية منها. وسيتم إجراء جميع هذه الخطوات بشكل جماعي من خلال فريق من الوكالات تحت رعاية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بشرط أن يعود امتياز تعيين منسقي الشؤون الإنسانية أولا وأخيرا لمنسق إغاثة الطوارئ في الأمم المتحدة.

كما نخطط أيضا لتجديد صيغة معتكف منسق الشؤون الإنسانية السنوي لفسح المجال أمام تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الأقران. وسيتم تنظيم ورشات العمل المواضيعية لمجموعات منسقي الشؤون الإنسانية المعنيين حول قضايا مثل الحماية، والمشردين داخليا، والانتقال والعلاقات المدنية-العسكرية.

وبالنسبة للمنسقين المقيمين العاملين في البلاد المعرضة للكوارث، بدأنا في عقد ورشات عمل إقليمية حول التنسيق الإنساني لتعريفهم بالدور المتوقع أن يتولونه في حالات الطوارئ الإنسانية ولإعلامهم بجميع الأدوات والخدمات المتوفرة لديهم، وكان قد تم عقد ورشة العمل الأولى في تايلاند في أكتوبر.

ومن المخطط أن يقوم مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية بإعداد مسودات أوراق السياسة حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنسيق الإنساني، بناء على مشاورات مع الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمنسقين المقيمين/منسقي الشؤون الإنسانية أنفسهم، وتقديمها للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

للمصادقة عليها. وستشمل القضايا اختيار منسقي الشؤون الإنسانية (ونحن مهتمون بشكل خاص بضمان الشفافية واشتراك جميع الأطراف الإنسانية الرئيسية بما فيها المنظمات غير الحكومية عند اختيار منسقي الشؤون الإنسانية)، وهيكلية دعم منسقي الشؤون الإنسانية في الميدان، ودور منسقي الشؤون الإنسانية في آليات التمويل الجديدة. وسيتم تنقيح نطاق صلاحيات منسقي الشؤون الإنسانية حيث أن الصلاحيات الحالية قديمة ومطولة جدا وتفتقر إلى أي مظهر من مظاهر الأولوية.

إن الفرق بين نظامي منسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم هام جدا، في ظل أن النموذج المشترك للمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية أصبح هو الخيار المفضل. إلا أن الدور الذي يتولاه المجتمع الدولي في اختيار المنسق المقيم، وتعريفه بالنظم، وتدريبه، والموافقة عليه والقضايا النظامية الأوسع ليس متناسبا مع قدره في النظام لذلك سنحتاج إلى الارتقاء بمشاركتنا في عمليات نظام المنسق المقيم.

ولمساعدة منسقي الشؤون الإنسانية لتحديد الأولويات والتركيز عليها، سيتم تطوير اتفاق بين جون هولمز (منسق إغاثة الطوارئ) وكل منسق إنساني. وسيعمل هذا النوع من الروابط والعلاقات الشخصية أيضا على تقديم أساس موثوق للمساءلة المشتركة: من طرف منسق الشؤون الإنسانية تجاه منسق إغاثة الطوارئ، ومن طرف منسق إغاثة الطوارئ - ومن خلاله من طرف مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - تجاه منسق الشؤون الإنسانية.

إن تعزير نظام منسق الشؤون الإنسانية هو محاولة على المدى البعيد تتطلب عدة سنوات لرى ثمارها، وتحقيقه هو المسؤولية الجماعية لكل الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد تم إنشاء "مجموعة منسق الشؤون الإنسانية" تحت حماية اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتم إعداد خطة عمل وبدأ التنفيذ بالفعل.

إن منسقي الشؤون الإنسانية لا ينتمون إلى مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية أو حتى الأمم المتحدة: إنهم ينتمون إلى جميع الأطراف الإنسانية. إذن لنعمل سويا لنساعدهم ليؤدوا وظيفتهم بشكل أفضل.

كلير ميسينا (messinac@un.org) هي منسقة رئيسية لمشروع تعزير نظام منسق الشؤون الإنسانية في مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية.